

## إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- نحن، ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجتمعين في الدوحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة، في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، نجدد تعهدنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(1)</sup>، بما يأخذ في الاعتبار ويلبي خصوصيات المنطقة وأولوياتها التنموية، ويحقق القيادة والملكية الوطنية لعملية التنمية.

2- ونشير إلى أن النجاح في تنفيذ خطة 2030 يتطلب التعاون الوثيق بين كافة الأطراف المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبناء شراكات دولية تقوم على الاحترام والمساواة والالتزام بمرجعية الخطة العالمية والعمل بتوجيهاتها. ونحث على المشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني باعتبارهم شركاء رئيسيين في التنمية، وعلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية.

3- ونؤكد أيضاً أن خطة 2030 هي بمثابة إطار عالمي داعم للسياسات الوطنية يتضمن أهدافاً مشتركة هي ثمرة توافق وإجماع دولي، ومقاييس استرشادية لرصد التقدم على المستوى الوطني في تحقيق الأهداف والغايات والمؤشرات التي تتضمنها الخطة.

4- ونؤكد كذلك أن تنفيذ الخطة على المستوى الوطني يجب أن يستند إلى مبادئ أساسية هي الحفاظ على الطابع الكلي للخطة وعدم تجزئتها، والاتساق بين عناصرها، والترابط بين الأهداف والغايات، وتكامل السياسات وآليات التنفيذ وتوافق النتائج.

5- ونذكر بقرار اللجنة رقم 322 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، بشأن خطة عمل الإسكوا لدعم الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما دمج أهداف الخطة وغاياتها في خطط التنمية الوطنية.

6- ونذكر أن المرحلة الراهنة تملينا التأسيس لانطلاقة قوية في تنفيذ خطة 2030 على المستوى الوطني، وتستوجب تكثيف الجهود لوضع الأطر المؤسسية للقيادة وحشد الموارد وبناء القدرات وتحديد أدوار مختلف الشركاء، وإيجاد آليات لتعظيم الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية وذلك لإنجاح عملية التنفيذ على مدى فترة الخمسة عشر عاماً المقبلة.

7- ونتوقف باهتمام وقلق بالغين عند التحديات الجسيمة التي تواجه تنفيذ الخطة في المنطقة العربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي والحروب والنزاعات والإرهاب والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، التي أدت إلى تدمير مقومات التنمية، وقوّضت ركائز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلفت مشاكل إنسانية تسببت بأعباء ثقيلة على جميع دول المنطقة والمناطق المجاورة.

8- ونؤكد أن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والنزاعات وموجات اللاجئين، وما يحدثه ذلك من تغيير ديمغرافي وضغط على الاقتصاد الوطني والبنية التحتية والخدمات، كلها من التحديات الكبرى التي

(1) الأمم المتحدة، 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، A/RES/70/1.

تواجه تنفيذ خطة التنمية في الدول المتأثرة بالنزاعات كما تؤكد على تأثير النزاعات على الدول المستضيفة للاجئين، مقدرين الدعم الذي تقدمه الدول العربية المانحة للدول المتضررة من النزاعات.

9- ونُجم على ضرورة دعم أقل الدول نمواً ومساعدتها على تحقيق نقلة تنموية نوعية، وكذلك دعم الدول التي تعاني من الحروب والنزاعات والمتأثرة بها. ونياراك العمل الجاد على وقف النزاعات والحروب في المنطقة، فلا تقدم للمنطقة في مسار التنمية ما دام نصفها يرزح تحت وطأة حروب ونزاعات.

10- ونشدد على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في السعي للعدالة والمساواة واستعادة الحقوق استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في تقرير المصير، ونؤكد أن استمرار إسرائيل في فرض مفهوم الدولة ذات النقاء العرقي والديني هو نهج يوجب النزاعات في المنطقة ويجعل السلام بعيد المنال ويعرقل تحقيق التنمية المستدامة، وينتهك أبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية والقيم الإنسانية.

11- ونتفق على إيلاء الاهتمام اللازم لتعزيز التعاون وإجراء حوار مستمر حول قضايا أمن الطاقة والمياه والغذاء باعتبارها من ركائز التنمية المستدامة، ولا سيما تنويع مصادر الطاقة، ومكافحة ندرة المياه والتصحر، وإدارة المياه المشتركة، والتأكيد على سيادة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على موارده الطبيعية، وضمان توفير الغذاء والقضاء على الجوع، والحفاظ على البيئة والحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها خصوصاً على ضوء ما نصت عليه اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، كما نتفق على اتخاذ ما يتطلبه ذلك من إجراءات لتحسين البنى التحتية والقدرات المادية والبشرية.

12- ونؤيد الجهود الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات الداخلية للدول، وسنعمل على تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، باعتبار هذا الهدف من أولويات المنطقة العربية، وسنواصل دعم هذه الجهود بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛

13- ونؤكد دعمنا للخطة الوطنية والإقليمية الرامية إلى تلبية الاحتياجات التنموية للشباب، وكذلك احتياجات الفئات السكانية التي تعرّضت بفعل الظروف إلى التهميش، ومنها الأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

14- وندعو إلى توظيف النظم العلمية والتكنولوجية في تهيئة الوسائل وبناء القدرات المحلية اللازمة لتنفيذ خطة 2030، وإلى وضع خطة عمل إقليمية لتحقيق الجوانب المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية.

15- ونسلم بعدم وجود صيغة واحدة لإطار مؤسسي نموذجي تتبناه جميع الدول لإدارة عملية التكيف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، فعلى كل دولة أن تجد الصيغة المؤسسية الملائمة لسياقها الوطني مع مراعاة الطابع التكاملية للخطة، وأن تخلق آليات فعالة للتنسيق والتكامل بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والشركاء المحليين والإقليميين والدوليين، مع التأكيد على أن عملية تحقيق التنمية المستدامة تديرها الدول وتشارك فيها كافة الجهات ذات الصلة.

16- ونؤكد أهمية مراعاة المستوى المحلي في تنفيذ الخطة، آخذين في الاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين المناطق داخل البلد الواحد، وذلك تماشياً مع الطابع الشامل والجامع لها.

17- وندعو إلى تقديم الدعم الكافي للأجهزة الإحصائية لتمكينها من إنتاج البيانات المطلوبة وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وإعداد المؤشرات الملائمة لقياس التقدم في إنجاز أهداف الخطة وغاياتها، خاصة وأن العديد من المؤشرات التي وردت في خطة التنمية المستدامة لا تقاس حالياً؛ كما ندعو إلى تحديث النظم الإحصائية بحيث تنتج البيانات اللازمة، وتعزيز الحوار بين صانعي السياسات ومنتجي ومستخدمي البيانات من كافة المصادر الموثوقة، إدراكاً منا للمتطلبات الإحصائية الهائلة لرصد التقدم في تنفيذ خطة 2030.

18- وندعم مبادرات بعض الدول العربية لاعتماد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات، وندعو الدول الأخرى إلى وضع استراتيجيات إحصائية لهذه الغاية، باعتبارها عنصراً محورياً في تنفيذ الخطة في المنطقة العربية.

19- ونقدر دور الأمانة التنفيذية للإسكوا في دعم القدرات الإحصائية للبلدان العربية، وندعم الجهود المبذولة من خلال الآليات المتوفرة والمستحدثة كاللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا والفرق الإحصائية المتخصصة، لتمكين الدول العربية من تطوير أطر رصد وتقييم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بما تمليه الظروف والأولويات الوطنية.

20- ونجدد التزامنا بخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية<sup>(2)</sup> وبمتابعة تنفيذ محاورها إقليمياً ودولياً من دون تجزئة، مدركين أن فجوة التمويل في تحقيق التنمية المستدامة آخذة في الاتساع في ظل حجم الديون العامة وتقديرات متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21- ونؤكد ضرورة وفاء كافة الدول المتقدمة النمو بالتزامها بتخصيص 0.7 في المائة من دخلها الإجمالي للمساعدات الإنمائية وضرورة تحويل الحق في التنمية واقعاً لجميع الدول، ونؤكد أهمية مواصلة حشد التمويل اللازم. ونشير إلى أن الخسائر المباشرة التي تتكبدها الدول التي تعاني من النزاعات وما يترتب عليها من احتياجات لإعادة الإعمار، والخسائر غير المباشرة التي تتكبدها الدول المتأثرة بالنزاعات والمنطقة ككل، تزيد من كلفة الفرص الإنمائية الضائعة وتعمق فجوة التمويل للتنمية المستدامة.

22- ونعرب عن القلق إزاء توجهات عالمية قد تفضي إلى تآكل المساعدات الإنمائية الرسمية بسبب تضمينها المعونات الإنسانية والإنفاق على اللاجئين والتكثيف مع آثار تغير المناخ، وجراء استحداث مؤشر يمزج بين المساعدات الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الأخرى (العامة، والخاصة، والمحلية، والدولية) للدلالة على حجم التمويل المتاح لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك دون اعتبار لتباين أطر وشروط وأعباء التمويل الذي يمكن تعبئته من هذه المصادر. وفي هذا الصدد نؤكد على أن التعاون "جنوب-جنوب" في تحقيق التنمية هو مكمل وليس بديلاً للتعاون "شمال-جنوب" أو المساعدات الإنمائية الرسمية.

23- ونجدد تعهدنا بزيادة مستويات التجارة البينية العربية بالسلع والخدمات، وبتحريرها من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وفقاً لالتزامات الدول على الصعيد الدولي، انطلاقاً من إدراكنا بأن التجارة

(2) الأمم المتحدة، 2015، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، A/RES/69/313.

الدولية هي مصدر أساسي من مصادر تمويل التنمية ورافدٌ لاستدامة النمو الشامل، ونشدد على أهمية الجهود والمبادرات المطروحة لتعميق التكامل الإقليمي عبر قيام اتحاد جمركي عربي وتعزيز السوق العربية المشتركة لتأسيس فضاء تنموي عربي يسمح بتوظيف مقومات الأمن الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات تمويل التنمية المستدامة. ونؤكد في هذا الإطار على أهمية قيام نظام تجاري منصف وعادل يحقق المساواة بين الدول ويحترم استقلالها وسيادتها ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويعطي أولوية للبعد التنموي ويُمكنُ الدول النامية من المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع معاييرها.

24- ونثمن زيادة المساهمات المالية للمانحين العرب وزيادة الاستثمارات العربية المباشرة، ونقدّر أن تمويل تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية يقتضي تشجيع النشاط الاستثماري والائتماني على الصعيد الإقليمي، متعهدين العمل على تحسين مناخ الاستثمار ومزاولة الأعمال وتحقيق الشمول المالي بهدف توطيد الاستثمارات العربية، واستقطاب تحويلات المهاجرين العرب عبر منتجات مالية يستحدثها القطاع المصرفي العربي وإتاحة التسهيلات الائتمانية اللازمة للتمويل الخاص، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع لها صلة بالتجارة لدعم البنية الأساسية من أجل تسهيل التجارة وإزالة الحواجز غير التجارية.

25- ونؤكد أهمية إيجاد إطار إقليمي للحوار بشأن تحديد الأولويات التنموية الإقليمية وسبل متابعة التقدم وتذليل المعوقات وتسريع التنفيذ، وأهمية التعاون الإقليمي حول السياسات ومواءمتها لواقع المنطقة العربية ولا سيما القضايا المشتركة والعابرة للحدود، وذلك انطلاقاً من الأهمية المعطاة للبعد الإقليمي في خطة 2030 في دعم الجهود الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة.

26- ونؤكد ضرورة انخراط المزيد من الدول العربية في المسارات العالمية المعنية بمتابعة واستعراض التقدم في تنفيذ خطة 2030، وتعظيم دور المنتدى العربي للتنمية المستدامة في متابعة عملية التنفيذ وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة.

27- ونقدر الدور البناء الذي اضطلعت به الأمانة التنفيذية للجنة في دعم مشاركة الدول العربية في المسار التحضيري لوضع خطة 2030، ونطلب منها الاستمرار في دعم عملية التنفيذ وفقاً للاستراتيجية التي وضعتها لهذه الغاية ووافقت عليها الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نطلب إلى الأمانة التنفيذية ما يلي:

(أ) الاستمرار في إنتاج مواد توجيهية/إرشادية حول تنفيذ الخطة على المستوى الوطني، والتركيز على الظروف المحلية لمتطلبات التنمية في الريف والحضر؛

(ب) إعداد ورقة مفاهيمية بشأن تصوّر حول إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة يكمل الدور الذي يضطلع به المنتدى العربي للتنمية المستدامة؛

(ج) إعداد ورقات عمل حول أوجه الترابط بين أبعاد الخطة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية/المؤسسية، والثقافية، وكذلك بين أهدافها السبعة عشر، وحول دور مختلف الجهات الفاعلة من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص في تنفيذها؛

(د) تطوير المنهجيات المساعدة على إدماج وتكثيف الخطة وأهدافها وغاياتها وطنياً وإقليمياً، ومنها منهجية تحديد حُزم من الأهداف المترابطة مستمدة من الأولويات الوطنية، بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية، وتنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية ونقل المعرفة للاستفادة من المبادرات الإقليمية والدولية، وإعداد

المواد والبرامج التدريبية والأدلة اللازمة لتطوير القدرات الوطنية ومساعدة صانعي القرار في عملية التنفيذ، وكذلك شركاء التنمية بمن فيهم البرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني؛

(هـ) مواصلة تطوير أدوات التحليل التي تساعد على تحديد الترابط بين الأهداف في ضوء خصوصيات الدول وخطتها الوطنية، ومنها التحليل الشبكي والنمذجة والتوقع المستقبلي، والعمل مع الدول الأعضاء لبناء القدرات في هذا المجال؛

(و) بناء القدرات الوطنية في مجال إعداد التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعميم المناهج المتاحة في صياغة مثل هذه التقارير؛

(ز) مساعدة الدول العربية على وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة وآليات التنسيق بين أطراف النظام الإحصائي الوطني من أجل تحسين الكفاءة في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(ح) إجراء تقييم شامل لمدى توفر الإحصاءات التي تتسم بالجودة لاستخدامها في إعداد مؤشرات قياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع أمانة الفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة والأجهزة الإحصائية الوطنية؛

(ط) تحديد حزمة مصغرة من المؤشرات استناداً إلى الأولويات الوطنية والإقليمية، مع مراعاة قدرة الدول العربية على توفير المؤشرات اللازمة وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمعايير الدولية، للقيام برصد دوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

28- نؤكد، من الدوحة، عزمنا على العمل معاً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحقيقاً للمستقبل الذي تصبو إليه شعوبنا.

الجلسة العامة الثامنة

15 كانون الأول/ديسمبر 2016